محقیق : الدکتور / محمد الحفناوی

إخبار أهل الرسوخ في الفقة و التحديث بهقدار الهنسوخ من الحديث

للإمام ابن الجوزى





إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث

للإمام ابن الجوزى

تحقيق

د/ محمد إبراهيم الحفناوى مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

دار الوفاء للطباعة والنشر المنصورة - شارع البحر أمام كلية الطب جميع الحقوق محفوظة للناشر الطبعة الأولى ١٤٠٥ ه – ١٩٨٤ م

SP

إهداء

إلى والدى اعترافا بفضلهما على ... وإلى من حفّظنى القرآن اعترافا بجميله .. وإلى زوجتى تقديراً لتفانيها فى رعايتى وتأييدها لى .. وإلى المحبين للشريعة الباحثين فى علومها .. أهدى هذا الجهد المتواضع ..



بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الرحمة المهداة والنعمة المزداة والسراج المنير . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

و بعد :

فهذا الكتاب الموسوم بأخبار أهل الرسوخ فى الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث للإمام ابن الجوزى رحمه الله تعالى .

هذا الكتاب مع قلة حجمه بيد أن فائدته كبيرة ويكفى أنه لابن الجوزى وكما يقال يكفى فخراً ابن الجوزى أنه ابن الجوزى .

فهو معروف بعلمه وسعة اطلاعه وهذا ثمرة من ثمرات علمه . والكتاب كما قلنا مع قلة ورقاته لكن فائدته جمة يعرفها المهتمون بالآثار والأحاديث خاصة الناسخ والمنسوخ منها . فهو جدير بالإخراج ، والمكتبة الإسلامية في أمس الحاجة إليه ، وقديماً قالوا : قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر . ففيه من الدرر ما فيه

ولا يعرفها إلا الغائصون المتعمقون .

وقد شاء الله عز وجل لهذا السفر المبارك أن يخرج على يد زميل عزيز فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوى المدرس بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ، ومن رحمة الله تعالى أنه تمرس في هذا الميدان . فقد كانت رسالته الماجستير تحقيق كتاب الناسخ والمنسوخ من حديث لأبي حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة ٥٨٥ ه .

فقد أكسبه خبرة كبيرة وافية في هذا المضمار ، وعليه فقد أخرج هذا السفر المبارك تحقيقاً وتدقيقاً وتعليقاً بما يليق به .

فقد بعثه من عدم وأحياه بعد طُول نوم .

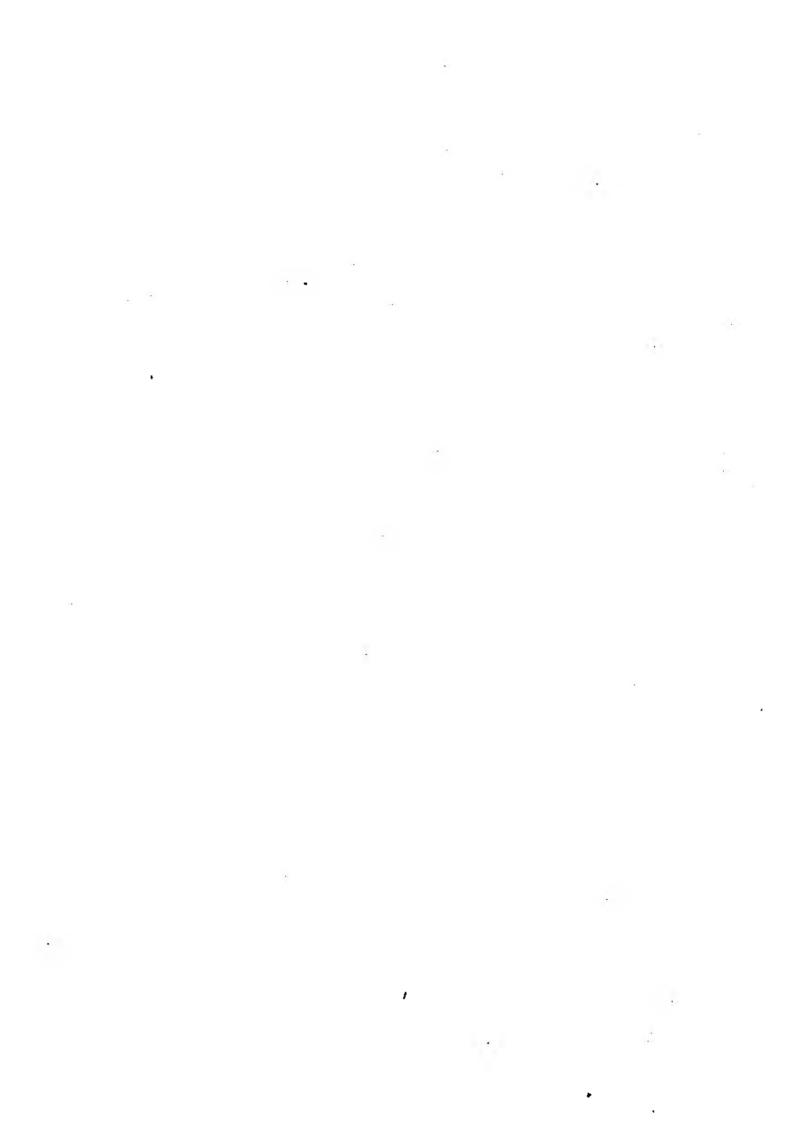
فجدير لكل مطلع عليه أن يقتني منه نسخاً ولا نقول نسخة عليه أن يقتني منه نسخاً ولا نقول نسخة عفاظاً على العلم ، وتقديراً للجهد . لمثل هذا فليعمل العاملون .

فجزاه الله عما صنع خيراً بخير -

وأنا إذ أشكره على مجهوده الملموس أشكر الله أولاً إذ وفقه لذلك داعياً الله له أن يبارك جهوده وينشر به العلم وينفع به الأمة ونقول له سرٌ على بركة الله وإنا لمنتظرون فإن أول الغيث قطرة والله يرعاك ويسدد على طريق الحق خطاك .

وهذا الدعاء من أخ عرف قدرك فأثنى بما أنت أهله والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته ؟

أد/ محمد محمود فرغلى أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ميدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإنه لم يعرف لأمة من الأمم مثل ما عرف للأمة الإسلامية من تراث ضخم في سائر الفنون . ومن يخالجه شك في هذا فليلق نظرة على فهارس دور الكتب العالمية ليعرف مقدار ما تحويه وما تضمه هذه الدور من عيون هذا التراث .

بيد أن ما ظهر منه للناس محققا مخرجاً مدروساً لا يساوى عشر معشار ما بقى مخطوطا أو ما ظهر غير محقق .

والتحقيق مهم للغاية وذلك بعد ما باعدت الأيام بيننا وبين واضعى هذه المصنفات وبعد أن تولى النقل منها أقوام تنقصهم الكفاية اللازمة لمعرفة المراد منها - لذابات واجبا على هذه الأمة - لا سيما المتخصصين والباحثين منها - بات واجبا على هؤلاء أن يتفرغوا لهذا التراث ويولوه مزيداً من الاهتمام بالضبط والتحقيق والتخريج والتعليق.

من هذا المنطلق عقدت العزم – كواحد من الباحثين – وأزمعت النية وأعلنت الموافقة حين عرضت علىّ دار الوفاء للطباعة والنشر

بالمنصورة أن أحقق وأعلق على كتاب فى نسخ السنة للمفسر الحافظ أبى الفرج بن الجوزى رحمه الله .

وكان قد سبق لى أن قمت بعون الله وحده بتحقيق كتاب الناسخ والمنسوخ من الحديث لأبى حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ ه وحصلت به على درجة التخصص – الماجستير – فى أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف .

وكتاب ابن الجوزى مهم لأنه يتحدث فيه عن مسألة ناسخ السنة ومنسوخها وهى مسألة اختلفت فيها أنظار الدارسين ما بين متشدد فيها إلى حد المنع وبين متساهل فيها إلى حد تعطيل نصف نصوص الإسلام وما بين معتدل سلك طريقا وسطا فقال بالنسخ حيث تعذر الجمع.

على العموم أضع بين يديك أيها القارىء الكريم فى سطور ترجمة صاحب هذا الكتاب علك تدعو الله له أن يجزيه كل خير نتيجة لما قدمه خدمة لدنيه وأن يجعل مؤلفاته فى ميزان حسناته يوم القيامة .

إسمه ونسبه ونشأته :

هو الحافظ عبد الرحمن بن على بن محمد جمال الدين أبو الفرج المشهور بابن الجوزى القرشي التيمي البغدادي الحنبلي .

ولد فى بعداد سنة ٥٠٨ ه وقيل سنة ٥١٠ ه. وقد مات أبوه وعمره ثلاث سنين وكان أهله تجاراً فى النحاس. فلما ترعرع جاءت به عمته إلى مسجد محمد بن ناصر الحافظ فلزم الشيخ وقرأ عليه وسمع عليه الحديث وتفقه وحفظ الوعظ ووعظ وهو ابن عشرين سنة أو دونها.

وكان هو صبى ديّناً لا يخالطُ أحداً ولا يأكل ما فيه شبهة ولا يخرج من بيته إلا للجمعة .

علمه وثناء العلماء عليه :

كان رحمه الله عالماً فاضلا وقد أثرى المكتبة الإسلامية بالكثير من الكتب النافعة وكان يحضر مجلس علمه مائة ألف أو يزيدون .

وقد قال رحمه(۱) الله عن نفسه فى آخر كتاب القصاص : ما زلت أعظ الناس وأحرضهم على التوبة والتقوى فقد تاب على يدى إلى أن جمعت هذا الكتاب أكثر من مائة ألف رجل .

وقال سبطه أبو المظفر: كان زاهداً في الدنيا متقللا منها

⁽۱) شذارت الذهب ۳۲۹/۶ - ۳۳۱ .

وما مازح أحداً قط ولا لعب مع صبى ولا أكل من جهة لا يتيقن حلها وما زال على ذلك الاسلوب إلى أن توفاه الله تعالى .

وكان رحمه الله يقول في مناجاته: « إلهي : لا تعذب لسانا يخبر عنك ولا عينا تنظر إلى علوم تدل عليك ولا قدما تمشي إلى خدمتك ولا يداً تكتب حديث رسولك فبعزتك لا تدخلني النار فقد علم أهلها أني كنت أذب عن دينك »

مؤلفاته :

كان رحمه الله أحد العلماء المكثرين من التأليف في شتى العلوم . قال الحافظ(٢) ابن كثير رحمه الله : « ... وله في العلوم كلها اليد الطولي والمشاركات في سائر أنواعها من التفسير والحديث والتاريخ

ومن أشهر مؤلفاته:

۱ – زاد المسير - في التفسير –

٢ - المنتظم - في التاريخ -

٣ - الموضوعات.

٤ – تلقيح فهوم الأثر .

ه لقط لمنافع - في الطب -

⁽٢) البداية والنهاية ٢٨/١٣ .

٦ - المدهش - في المواعظ ٧ - صفوة الصفوة - في التراجم -

وفاته :

توفى رحمه الله ليلة الجمعة بين العشاءين الثانى عشر من رمضان سنة ٩٧٥ هـ وحملت جنازته على رءوس الناس وكان الجمع كثيراً جدا ودفن بباب حرب عند أبيه باغرب من الإمام أحمد رضى الله عنه وكان يوماً مشهوداً حتى قيل: إنه أفطر جماعة من الناس من كثرة الزحام وشدة الحر.

وقد أوصى أن يكتب على قبره هذه الأبيات :

يا كثير العفو لمن كثرت الذنوب لديه جاءك المذنب يرجو الصفح عن جرم يديه أنا ضيف وجزاء ال ضيف إحسان إليه

رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام خير الجزاء .



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله العظيم في مجده(٣) الكريم في رفده(٤) المنفرد بتقلب قلب(٥) عبده المبتلي بالشيء(٦) وضده أحمده على حمده وأصلي أعلى رسوله محمد وآله وجنده وأسلم وبعد :

لما رأيت تخليط(٢) أكثر القدماء في علم ناسخ(٨) القرآن ومنسوخه جمعت فيه كتاباً مهذباً عن زللهم(٩) سليما من خَطَلهم(١٠) يبين

قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلي الله بعض القوم بالنعم

 ⁽٣) المجد: الكرم والشرف وقالوا إدا قارن شرف الذات حسن الفعال
 سمى مجدا.

 ⁽٤) الرفد بالكسر العطاء والصلة وبالفتح المصدر يقال رفده يرفده رفداً يعنى أعطاه .

⁽٥) كان من دعائه عَلِيْكُ – يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك –

⁽٦) قال الشاعر:

⁽٧) الخلط هو المزج يقال : خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطاً أي مزجه .

 ⁽٨) النسخ هو بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه وقد قال
 به جمهور المسلمين ماعدا أبا مسلم الأصفهاني رحمه الله .

⁽٩) زل الإنسان عن الصخرة يزل زلاً ومزلة بمعنى زلق .

⁽١٠) الخطل: الكلام الفاسد الكثير المضطرب.

عوارى(١١) مذهبهم ويستغنى به عن كتبهم ثم اختصرت منه جزءًا لطيفا للحفظ يجمع عيونه ويحصل مضمونه .

ثم رأيت تخليطهم في علم ناسخ الحديث (١٢) ومنسوخه فألفت فيه كتاباً (١٣) على نحو ما وضعت في الفن الأول إلا أنه احتوى على ذكر كثير من أغلاطهم فطال . فرأيت أن أفرد في هذا الكتاب قلر ما صح نسخه أو احتمل وأعرض عما لا وجه لنسخه ولا احتمال .

فمن سمع بخبر يدعى عليه النسخ وليس في هذا الكتاب فليعلم وهاء(١٤) تلك الدعوى وها أنا أذكر ذلك عاربا(١٥) عن الأسانيد ليكون عجالة الحافظ وقد تدبرته فإذا فيه أحد وعشرون حديثا والله الموفق:

⁽١١) قال الأزهرى يقال : هو عرو من هذا الأمركما يقال هو خلو منه . وقال بعض علماء اللغة العرا الساحة والفناء سمى عراً لأنه عرى من الأبنية والخيام .

⁽۱۲) من العلماء الذين كتبوا في الناسخ والمنسوخ من الحديث أبو حفص غمر بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ ه في كتابه - الناسخ والمنسوخ من الحديث - وقد قمت بتحقيقه والحمد الله تحقيقا علمياً دقيقا . وأبو بكر محمد ابن موسى الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤ ه في كتابه - لاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار -

⁽١٣) اسمه : إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه (الذيل على طبقات الحنابله ٤١٧/١) .

⁽١٤) وهي لشيء وهيا أي ضعف وأوهاه أضعفه .

⁽١٥) عاريا أي خالياً عن ذكر سند الحديث .

« الحديث الأول »

روى حذيفة قال : « رأيت رسول الله عَلَيْظُهُ أَتَى سباطة قوم فبال وهو قائم »(١٦) .

وروری جابر « أن النبي عَلَيْكُ نهي أن يبول الرجل قائما ١٧٠٠)

(۱٦) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه بنحوه ١٦/١ ، ١٧٧/٣ . ومسلم فى كتاب الطهارة ١٢٨/١ . وأبو داود فى سننه ٣/١ . وابن شاهين فى الداسخ والمنسوخ من الحديث ١٢٨ بتحقيقى والسباطة والكناسة الموضع الذى يرمى فيه التربب والأوساح وما يكنس من المنازل .

وقيل هي الكناسة نفسها واضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك لأنها كانت مواتا مباحة .

وقوله - فبال وهو قائم - فقيل لأنه لم يجد موضعاً للقعود لأن الظاهر من السباطة ألا يكون موضعها مستويا .

وقيل: لمرض منعه عن القعود .

وقيل: فعله للتداوى من وجع الصلب لأنهم كانوا يتداوون بذلك (النهاية ١٤٣/٢)

(۱۷) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من الحديث ۱۲۹ والترمذي بنحوه عن عائشة ۱۷/۱ . فادعى قوم نسخ الأول بالثانى وليس بصحيح(١٨) بل لكل واحد وجه . فإن نهيه عن البول قائما لئلا يعود رشاشه على البائل .

ولحديث حذيفة ثلاثة أوجه :

الأول : أن رسول الله عَلَيْتُ فعله لمرض منعه من القعود .

(١٨) ما ذهب إليه ابن الجوزى هو ما تستريح النفس إليه ولا داعى إلى القول بالنسخ لأن بعض العلماء يرى أن حديث النهى ناسخ لحديث الجواز ويستندون إلى قول السيلة عائشة رضى الله عنها - ما بال رسول الله عنها قائما منذ أنزل عليه القرآن -

قال ابن حجر – فتح البارى ٢٢٩/١ : « والصواب أنه أى البول قائما غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة رضى الله عنها أنه مستند إلى علمه فيحمل على ما وقع منه فى ابيوت وأما فى غير البيوت فلم تطلع هى عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ،

وما قاله ابن حجر هو الحق خاصة أنه ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً وهو دال على الجواز من غير كرهه إذا أمن الرشاش . وجاء في حاشية الصاوى على الشرح الصغير ٨٧/١ ، ٨٨ : قسم بعضهم موضع البول إلى أربعة أقسام فقال : إن كان طاهراً رخواً جاز فيه القيام والجلوس أولى لأنه أستر .

وإن كان رخواً نجساً بال قائما مخافة أن تمجس ثيابه .

وإن كان صلبا نجساً تنحى عنه إلى غيره ولا يبول فيه قائما ولا جالساً . وإن كان صلبا طاهر تعين الجلوس لئلا يتطاير عليه شيء من البول والله تعالى أعلم . الثانى : أنه استشفى بذلك من مرض والعرب تستشفى بالبول قائما .

الثالث: أنه لم يتمكن من القعود في ذلك المكان لكثرة النجاسة وكأنه بال من علو إلى سفل.

« الحديث الثاني »

روى أبو أيوب « أن النبى عَلَيْتُهُ قال : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها »(١٩) .

وروى جابر «أن رسول الله عَلَيْكُم نهى أن نستقبل القبلة أو نستدبرها بفروجنا ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة »(٢٠) وقد ظن جماعة نسخ الأول بالثانى وليس كذلك بل الأول محمول على من كان فى الصحراء والثانى على من كان فى البنيان (٢١).

⁽۱۹) الحديث أخرجه أحمد فى المسند ۲۵۰/۱ . وابى شاهين فى الناسخ والمنسوخ من لحديث ۱۳۳ . وابن ماجه فى سننه بلفظ قريب ۱۱۵/۱ .

⁽۲۰) أخرجه ابن شاهين ١٣٦ .

⁽٢١) بعم ما ذهب إليه ابن الحوزى في الحمع بين الحديثين وقد سبقه إلى هذا القول الإمام الشافعي رحمه الله حيث حمل حديث النهى على غير البناء لأنه لا يشق فيه تجنب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان قد يشق فيحل فعله كا فعمه المصطفى عليه لبيان الجواز .

« الحديث الثالث »

روى ابن عباس – أن النبي عليه مر بشاة ميتة فقال: « ألا استمتعتم بجلدها؟ – قالوا: إنها ميتة. قال: إنما يحرم أكبها – (٢٢)

وروى عبد الله بن عكيم قال: أتانا كتاب رسول الله عَلَيْنَا قبل وفاتة بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب(٢٣).

قال الأثرم: كأنه ناسخ للأول ألا تراه يقول قبل وفاته بشهر. وقال غيره: يجوز أن يكون حديث الإباحة قبل موته بيوم وإلاهاب(٢٤) اسم للجلد قبل الدباغ.

فقد روى ابن عمر رضى الله عنهما قال - دخلت على حفصة فجالت منى لفتة فريت النبى عليه بين حجرير مستقبل القبلة - وجاء في الشرح الصغير للمالكية ٩٣/١ : أن استقبال القبلة أو استدبارها في الفضاء بلا ساتر حرام وقالت الحنابية : لا يجوز استقبال القبلة في الفضاء لقضاء الحاجة وعن أحمد : يجوز استدبار الكعبة في البنيان والفضاء جميعا - المعنى ١٥٥/١

(۲۲) هذا الحديث أخرجه متنا : البخارى بنحوه ۱۰۷/۳ ، ۱۲٤/۷ . ومسلم فى كتاب الحيض بنحوه ۱۵٦/۱ وابن شاهين ۱۹۳ .

ر ۲۳) أخرجه أبو داود في سننه ۳۸۷/۲ والترمذي في سننه في كتاب البياس ۲۲۲/٤ .

(٢٤) قال الخليل بن أحمد: لا يقع على الجلد اسم الإهاب إلا قبل الدباغ. فأما إذا دبغ لم يسم إهابا وإنما يسمى أديما أو جرابا أو جلداً.

وحديث عبد الله(°^۲) بن عكيم مضطرب جداً ولا يقاوم الأول لأنه في الصحيحين .

(٣٥) لم يبين ابن الجوزى رحمه الله نوع الا ضطراب الموحود فى حديث ابن عكيم والحق أن الحديث مضطرب فى سنده فإنه روى تارة عن كتاب السبى عليه و تارة عن مشايخ من جهينة عمن قرأ كتاب النبى عليه . ومضطرب أيضا فى متنه فروى من غير تقييد فى رواية الأكثر وروى بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوما أو ثلاثة أيام . ثم إنه فعل أيضا بالإرسال فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم من النبى عليه . ومعل بالانقطاع لأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبى ليلى من عبد الله بن عكيم .

هذا وقد اختلف العلماء فى تطهير جلد الميتة بالدباغ على سبعة أقوال هى:

الأول : أن الدباغ يطهر جلد الميتة باطنه وظاهره عملا بظاهر حديث
ابن عباس رضى الله عنهما . وهذا القول مروى عن على وابن مسعود رضى الله
عنهما .

الثانى: لا يطهر الدباع شيئا، وهو مذهب الهدوية عملا بحديث عبد الله بن عكيم. فهم يرون أن حديث ابن عباس منسوخ بحديث ابن عكيم والحق أن حديث ابن عكيم لا يقوى على النسخ لأن حديث ابن عباس أصح فإنه مما اتفق عليه الشيخان ولأنه في النسخ لابد من تحقيق تأخر الناسخ عن المنسوخ ولا دليل على تأخر حديث ابن عكيم.

الثالث: الدباغ يطهر جدد ميتة المأكول فقط. وهذا القول فيه نظر لأنه جاء في رواية الأربعة أصحاب السنن – أيما إهاب دبغ فقد طهر – وكلمة – أيما تفيد العموم.

« الحديث الرابع »

روی أبو هريرة عن النبي عَلَيْتُ قال : « توضئوا مما أنضجت^(٢٦) النار »

وروى ابن عباس أن النبى عَلَيْتُ أكل كتفا ولم يتوضأ (٢٧). قال جابر: آخر الأمرين من رسول الله عَلَيْتُ ترك الوضوء

= الرابع: الدباغ يطهر الجميع إلا الخنزير فإنه لا جلد له وهو مذهب الجنفية.

الخامس: الدباغ يطهر الجميع إلا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له بل لكونه رجسا قال تعالى – فإنه رجس – فقد حكم برجستيه كله والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة وهذا قول الإمام الشافعي رحمه الله .

السادس: يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه ويصلى عليه ولا يصلى فيه وهذا القول مروى عن الإمام مالك جمعا منه بين الأحاديث المروية في هذه المسألة.

السابع: ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ لحديث ابن عباس رضى الله عنهما . وهذا رأى الزهرى رحمه لله وهو مردود لأن حديث ابن عباس مطلق قيد بأحاديث الدباغ والله أعلم .

(٢٦) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ١٥٤/١ والترمذي في كتاب الطهارة ١١٤/١ وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ١١٩٠.

(۲۷) أخرجه البخارى ۱۳/۱ ومسلم ۱۵٤/۱ وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ۱۲۳، ۱۲۴، مما مست النار(۲۸) . وهذا دليل على النسخ .

وقد روى عكراش أنه أكل مع رسول الله عَيْضَة قصعة من ثريد ثم أتى بماء فغسل يده وفمه ومسح وجهه وقال يا عكراشن: هذا الوضوء مما مست النار(٢٩).

(٢٨) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة ٩٠/١ .

(٢٩) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمسوخ ١٢٥ هذا : وقد احتلف العلماء في الوضوء مما مست النار حيث تكافأت الروايات عن النبي عليه في ذلك في الصحة والشهرة . وتكلمت الأئمة في الأول منه والآخر والناسخ والمنسوخ . فأكثرهم دهب إلى أن الوضوء مما مست النار منسوخ بحديث جابر وغيره .

والحق أن هذا كان محل اتفاق بين الخلفاء الراشدين والأعلام من أصحاب السبى عَلَيْتُهُم فكان من البديهي الأخذ بإجماعهم في الرخصة فيه ، وهذا هو الحق في الظاهر والله أعلم .

وقد حاول بعض العدماء التوفيق والجمع بين هذه الأحاديث فحمل الوضوء فى حديث الأمر به على الوضوء اللغوى وهو غسل اليدين . والحق أن فى هدا الجمع تكلفا ويدفعه حديث عباد بن تميم الذى رواه عن عمه عن النبى عليه أنه قال : « لا وضوء إلا مما مست النار أو حدث أو ريح » (ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ ، ١٢) فهذا الحديث يستفاد منه أن المقصود هو الوضوء الشرعى لا اللغوى والله أعلم .

« الحديث الخامس »

روى طلق بن على أن رجلاً قال : يانبي الله أيتوضأ أحدنا إذا مس ذكره ؟ فقال : هل هو إلا بضعة منك أو من جسدك(٣٠) ؟

وقد روى عمرو بن عمرو وأبو أيوب وزيد بن خالد الجهنى وجابر وأبو هريرة وعائشة وأم حبيبة وبسرة : أن النبي عَيْضَا قال : من مس فرجه فليتوضأ(٣١) .

وفى رواية بعضهم – من مس ذكره فليتوضأ – وقد ادعى(٣٢) قوم نسخ حديث طلق بهذا وعللوا بأن طلقا قدم

(٣٠) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوح من الحديث ١٥٢ وابضعة بالفتح القطعة من اللحم .

ر ٣١) أخرجه ابن شاهين في الناسخ و لمنسوخ ١٥٥ . وابن ماجه في سننه ١٦٢/١ .

(٣٢) منهم الشافعية إن مس الشخص ذكره بباط كفه وبدون حائل ، والأوزاعي وابن أبي ذئب وأبو ثور ومن الصحابة ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم . وأحسن ما رأيت في الدلالة على نسخ حديث طلق ما قاله ابن حزم في الحلي 1٣٩/١ حيث قال رحمه الله : وهذا - حديث طلق - لا حجة لهم فيه لوجوه منها .

١ - إن هذا الحبر موافق لما كان عليه الناس قبل ورود الأمر بالوضوء
 من مس الذكر - هذا لا شك فيه - فإذا هو كذلك فحكمه منسوخ يقينا ...

على رسول الله عَيْضَةُ وهم يؤسسون المسجد وأبو هريرة أسلم متأحراً وهو قول محتمل .

« الحديث السادس »

روى أبو سعيد الحدرى رضى الله عنه عن النبى عَلَيْتُهُ أنه قال : « الماء من الماء »(٣٣)

وهدا الحديث كان معمولاً به في ول الإسلام ثم نسخ.

و فال رافع بن خديج : قال النبي عَلَيْنَكُم – الماء من الماء – ثم قال بعد ذلك : « إذا جاوز الختان الحتان وجب الغسل^(٣٤) » .

أمر مهل لم عليه الوضوع من مس لفرح ولا يحل ترك ما تيقن أنه السبح والأحد عمد يتفل أنه منسوخ .

وان كلامه على الله على الله على الله على الله كان قبل الأمر بالوضوء من مس الفرج لأنه لو كان بعده لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا الكلام بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كسائر الأعضاء .

(٣٣) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٨١ والمراد بالماء الأول ماء الغسل وبالثاني المني ففيه جناس تام .

(٣٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١٥٤/١ وأحمد في المسند ٩٧/٦ وقد صرح ابن الجورى رحمه الله بأن حديث أبي سعيد منسوخ وهذا هو الحق والصواب وليس فيه بين أهل العلم اليوم احتلاف كما قال أبو بكر بن المنذر فلو جامع

« الحديث السابع »

روى أبو سعيد يبنغ به إلى النبى عَلَيْقَتْهُ أنه قال: الغسل يوم الحمعة واجب على كل محتلم(٣٥).

قد ادعى قوم نسخه بقوله عليه الصلاة والسلام – من توضأ فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل(٣٦) –

وفي هذا ضعف لأن الحديث الأول أقوى وإنما تأوله قوم منهم

الرجل زوجته وجب الغسل أنزل أو لم ينزل .

وقد أخرج الطحاوى فى (شرح معانى الآثار ١٥٥١) لكثير من الآثار الدالة على إيجاب الغسل بمجرد التقاء الجنانين سواء صحبه إنزال أم لا ومن هذه الآثار: ما رواه جابر قال أخبرتنى أم كلثوم عن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً سأل رسول الله عليه عن الرجل بجامع أهله ثم يكسل هل عليه غسل ؟ وعائشة رضى الله عنها جالسة فقال رسول الله عليه أله عليه أنا وهذه ثم نغتسل.

(۳۵) أخرحه البخارى فى كتاب الجمعة ۲/۲ وأبو داود فى سننه عمر ۸۳/۱ وابن ماجه فى سننه ۲٤٦/۱ .

(٣٦) أخرجه أبو داود في سننه ٨٦/١ وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٩٧ وابن ماجه في سننه ٢٤٧/١

(٣٧) لم يبين ابن الجوزى سبب الضعف ولعله يشير إلى ما جاء فى الزوائد تعليقا على الحديث (سنن ابن ماجه ٢٤٧/٢) : إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي . الخطابي فقال: قوله: واجب أى لازم فى باب الاستحباب كما تقول: حقك واجب.

« الحديث الثامن »

روى أبو هريرة أن النبي عليه نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس^(٣٨).

لكن قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله (عمدة القارى ١٦٥/٦):
 إن هذا الحديث روى من سبعة أنفس من الصحابة رضى الله عنهم ثم إنه لو سلمنا ما قاله المعترض - من يرى إيجاب الغسل وضعف الحديث الثاني - فالأحاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة فيما إجتمعت فيه من الحكم .

وعلى هذا فقد بين النبى عَيِّالِيَّةِ أَن الفرض هو الوضوء وأن الغسل أفضل لما ينال به من الفضل لا على أنه فرض وهذا هو ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد .

وكذا الشافعية حيث ذهبوا إلى أن الأمر بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب وذلك للآثار الصارفة الأمر عن الوجوب . وقد ذهب الحنابية إلى أن غسل الجمعة مستحب وحكى عن أحمد رواية أخرى أنه واجب . ولعل ابن الجوزى رحمه الله يقصد من قوله – وفي هذا ضعف – أن الرأى القائل بالنسخ ضعيف والله أعلم .

(۳۸) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٣/١ ومسلم ٣٢٩/١ .

وروت عائشة قالت : ما دخل على رسول الله عليه بعد العصر قط إلا صلى ركعتين^(٣٩) .

الحديث الأول في الصحيحين .

قال الأثرم: وحديث عائشة رضي الله عنها خطأ ووجه كونه خطأ أنه روى عنها أن رسول الله عليسلم كان يصليهما بعد الظهر فشغله قوم فصلاهما تعنى بعد العصر مرة واحدة (٤٠).

قال ابن عقيل : كان رسول لله عَلَيْظَةٍ مخصوصاً بجواز (٤١) الصلاة في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها كما خص بجواز الوصال .

فهذه الأوقات تكره الصلاة فيها إلا صلاة لها سبب فالمكروه من الصلاة في هذه الأوقات هو النفل المطلق والله أعلم .

⁽٣٩) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٢٥١ .

⁽٤٠) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٢٥٢ .

⁽٤١) قال البيهقي: الذي أختص به عَلَيْتُكُم المداومة على الركعتين بعد العصر لا أصل القضاء – سبل اللام ١٩٥/١ – على العموم ذهب الفقهاء إلى القول بكراهة الصلاة في غير حرم مكة في خمس أوقات هي:

١ - عند استواء الشمس إلا يوم الجمعة .

٢ - عند طلوع الشمس.

٣ - عند صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس قلر رمح ٠

<u>۽ – بعـــــد صلاة الـــــعمر .</u>

ه - عند اصفرار الشمس حتى تغرب .

« الحديث التاسع »

روى وائل بن حجر أن النبى عَلَيْتُكُم كان يضع يديه بين ركبتيه إذا ركع(٤٢) .

وقال سعد بن أبى وقاص : كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بالركب^(۴۳) . فهذا صريح في القول بالنسخ^(٤٤) .

« الحديث العاشر »

روى عن ابن مسعود أنه سلم على النبي عَلَيْكُ وهو يصلي فرد عليه السلام(٤٥).

(٤٢) أخرجه ابن خزيمة عن ابن مسعود رضى الله عنه – نيل الأوطار ٢٤٤/٢ –

(٤٣) أخرجه ابن ماجه بلفظ - كان رسول الله عَلِيْتُهُ يَرَكُع فيضع يديه على ركبته و يجافى بعضديه – سنن ابن ماجه ٢٨٣/١ .

(٤٤) روى ابن المنذر عن ابن عمر أنه قال : إنما فعله النبى عَلَيْكُ مرة يعنى تطبيق يديه بين ركبتيه .

قال الحافظ إسناده قوى . وقال الترمذى التطبيق منسوخ عند أهل العلم ولا اختلاف بينهم فى ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون . ولعل الناسخ لم يبلغهم . وقد روى النووى عن علقمة والأسود أنها كانا يقولان بمشروعية التطبيق والله أعلم .

(٤٥) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ بمعناه ٢٢٥ .

وقال في حديث آخر : كنا نسلم على رسول الله عَلَيْظُهُ بمكة قبل أن نأتى أرض الحبشة – يعنى وهو في الصلاة – فلما قدمنا سلمنا عليه فلم يرد وقال : إن الله يحدث من أمره ما شاء وإنه قد أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة (٤٦) .

وهذا صريح في النسخ(٤٧) .

« الحديث الحادى عشر »

روى أبو سعيد عن النبي عَلَيْتُ أنه قال : إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها(٤٨) .

وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه: ما قام رسول الله عَلَيْسَةِ إلا مرة فلما نهى انتهى(٤٩) .

⁽٤٦) الحديث متفق عليه بلفظ: (إن كنا لنتكلم في الصلاة على عهد رسول الله عليه يكلم أحذنا صاحبه بحاجته حتى نزلت وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين كو فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام.

⁽٤٧) قال الإمام النووى رحمه الله وهو يشرح الحديث الثانى : فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدمين وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عامداً علماً بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة والله أعلم .

⁽٤٨) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٢٩٨ .

⁽٤٩) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمسوخ ٣٠٤٠

وفى لفظ : رأيت رسول الله عَلَيْكُ قام فقمنا وقعد فقعدنا . وهدا دليل على سبخ القيام(٥٠) .

وقال ابن عقيل : يمكن الجمع فيقال القيام لها مستحب والبلوس جائز فلا نسخ .

« الحديث الثاني عشر »

روى أبو هريرة قال: قال رسول الله عَلَيْتُهُ – من أدركه الصبح وهو حنب فلا صوم (۱°) له – ولما بلغ هدا عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله عَلَيْتُهُ يصبح جنبا فيقوم فيغتسل فيخرج والماء يتحدر على جلده فيصوم ذلك اليوم (۲°).

قال الشيخ أبو الفرج: حديث أبى هريرة يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون هذا قد كان فى أول الإسلام ثم نسخ بما ذكرنا عن عائشة.

⁽٥٠) لعل ما ذهب إليه ابن عقيل في اجمع والتوفيق هو الذي تستريح النفس إليه ولا داعي إلى القول بالنسح والله أعلم .

⁽۵۱) أخرجه البخارى في صحيحه ۳۸/۳. ومسلم في صحيحه ٤٤٨/١.

⁽٥٢) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٣٣٥ وحدر الشيء يحدره حدراً أي حطه من علو إلى سفل .

والثانى: أن يكون اشارة إلى من تجنب من الجماع بعد طلوع الفجر فإنه يؤمر بالإمساك ولا يعتد له بصوم ذلك(٥٣).

« الحديث الثالث عشر »

وروى أبو سعيد عن النبى عَلَيْتُكُم أنه قال - ثلاث لا يفطرن الصائم: « القيىء والحلم والحجامة »(٥٥) .

وروى أنس قال – مر رسول الله عَلَيْتُهُ بَجِعفر بن أبى طالب وهو يحتجم وهو صامح فقال : أفطر هذان .

(٥٣) حاول ابن الجوزى رحمه الله أن يجمع بين الحديثين في الاحتمال الثاني والحق أن حديث أبي هريرة منسوخ وأن من أدرك الصبح وهو جنب فصومه صحيح وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووى إنه إجماع .

وقال ابن عبد البر عن حديث عائشة إنه صح وتواتر وأما حديث أبى هريرة فأكبر الروايات أنه كان يفتى به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجع لقوة الطويق .

(٤٥) أخرجه البخاري في صحيحه عن الحسن وغيره ٤٢/٣ .

(٥٥) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٣٣٩ .

ثم أن رسول الله عَلَيْظَةً رخص للصائم فى الحجامة (٥٦). الأحاديث الأول: أثبت من هذين وحديث أبى سعيد يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد أجمعوا على تضعيفه (٥٧).

وحديث أنس يرويه خالد بن مخلد البجلى فلو صح كان صريحا فى النسخ غير أن أحمد بن حنبل طعن فى خالد وقال : له أحاديث مناكير .

(٥٦) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوح وفيه أن الذي مر عليه هو معقل بن يسار – ٣٤١ –

(٥٧) انظر التقريب لابن حجر ٤٨٠/١ . وهذا ولعل الصواب على القول بصحة حديث أنس أنه لا نسخ في هذا الباب وذلك بأن يحمل حديث النهي عن الحجامة على معنى آخر كا روى عن أبى الأشعث قال : إنما قال النبي عن الحجامة على معنى آخر كا روى عن أبى الأشعث قال : إنما قال النبي عليه أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كانا يغتابان . وهذا المعنى صحيح وليس إفطارهما ذلك كالإفطار بالأكل مثلا ولكنه حبط أجرهما باغتيابهما فصارا بلالك مفطرين لا أنه إفطار يوجب عليهما القضاء .

وهذا كما قيل: الكذب يفطر الصائم ليس المراد به الفطر الذي يوجب القضاء إنما هو على حبوط الأجر بذلك . ويجوز أن يكون قوله عليه أفطر الحاجم والمحجوم المراد به أن الحاجم لا يأمن أن يصل إلى حلقه شيء من اللم فيبتلعه وعليه فيفطر . وأن المحجوم ربما يصيبه من الضعف ما يصيبه بسبب حجامته الأمر الذي يدعوه إلى النظر والله أعلم .

« الحديث الرابع عشر »

روی ابن عباس أن النبی عَلَیْنَهُ صام عاشوراء وأمر بصیامه (۵۸). وروت عائشة رضی الله عنها قالت : لما قدم رسول الله عَلَیْنَهُ الله عَلَیْنَهُ مِنْ الله عَلَیْنَهٔ مِنْ الله مِنْ الله عَلَیْنَهٔ مِنْ الله عَلَیْنَ وَلِمُنْ الله عَلَیْهُ وَمَنْ شاء أفطره (۵۹). وظاهر هذا أنه كان واجباً ونسخ (۲۰).

(٥٨) أخرجه ابن ماجه في سننه عن عائشة رضي الله عنها ٧/١٥٠. (٩٥) أخرجه البخارى في صحيحه ٥٧/٣. ومسلم في صحيحه في كتاب الصوم ٤٥٦/١.

(٦٠) ذهب ابن لجوزى رحمه الله إلى القول بأن صوم يوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ وإلى هذا أبو حنيفة وجماعة من أصحاب الشافعي وابن شاهين . ولعل الصواب هو القول بعدم النسخ حيث إن الأمر بصوم يوم عاشورا ليس للوجوب وإنما هو لتأكد استحباب صومه ومما يدل على ذلك ما في الصحيحين : « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » فهذا الحديث يعتبر قرينة صرفت الأمر في أحاديث الأمر بصوم عاشوراء عن الوجوب .

ولذلك قال بعض العلماء إن صومه سنة من حين شرع ولم يكن واجبا قط على هذه الأمة لكنه كان مؤكداً فلما فرض رمضان صار مستحباً . ولقد صامه رسول الله عليه بعد الهجرة وداوم عليه ولم يصمه اقتداء باليهود فإنه كان_

« الحديث الخامس عشر »

روى سبرة الجهنى قال: أذن لنا رسول الله عَلَيْكُم في المتعة فلم نخرج من مكة حتى حرمها رسول الله عَلَيْكُ (٦١).

وروى أبو هريرة قال: تمتعنا مع رسول الله عَلَيْكُ بُمكة من النساء ثم قال لنا رسول الله عَلَيْكُ بُمكة من النساء ثم قال لنا رسول الله عَرْفِيكُ إن جبريل أتانى فأخبرنى أن الله عز وجل قد حرم متعة النساء فمن كان عنده منهن شيء فليفارقه ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيءًا(٦٢).

- يصومه من قبل وأمر الناس بصيامه استثلافاً لليهود كما استثلفهم باستقبال فبلتهم .

(فائدة) عاشوراء على وزن فاعولاء وقد يقصر مشتق من العشر الذى هو السم للعدد المعين فِهو معدول عن عاشرة صفة لموصوف محذوف والأصل يوم الليلة العاشرة فلما عدل به عن الصفة وغلبت عليه الاسمية استغنى عن الموصوف الذى هو الليلة فحذف فصار يوم عاشوراء علماً على اليوم العاشر من شهر الله المحرم وإن كان صالحاً لإطلاقه على اليوم العاشر من كل شهر .

ومن ذهب إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم يكون اليوم مضافاً لليلة الماضية والله تعالى أعلم .

(٦١) أخرجه مسلم في كتاب النكاح ٥٨٤/١ والدارمي في كتاب النكاح ١٤٠/٢.

(٦٢) أخرجه ابن ماجه في ستنه ٦٣١/١ وابن شاهين في الناسح والمنسوخ ٣٥٤.

وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : إن رسول الله عَلَيْسَةُ نهى عن المتعة يوم خيبر^(٦٣) .

قال المصنف: الأحاديث متفقة على تحريم المتعة إلا أن الأوائل تدل على وقوع التحريم بمكة ، وحديث على يدل على أن ذلك كان بخيبر وهو مقدم لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متفق على صحته وحديث سرة من أفراد مسلم . والثانى : أن عليا عليه السلام أعلم بأحوال النبي عليه من غيره وكأنهم والثالث: أنه أثبت تقديما في الزمان خفي على غيره وكأنهم استعملوا عند فتح مكة ما كانوا يبيحونه من غير عدم بالناسخ أنه قد وقع فنهاهم وقد كان خفي ذلك عن جماعة منهم ابن عباس فينه كان يفتى بها مدة حتى مهاه على بن أبي طالب .

وكذلك قال جبر بن عبد الله : استمتعنا أصحاب رسول الله وكذلك قال جبر بن عبد الله : استمتعنا أصحاب رسول الله عبد صالح عليه عمر في شأن عمرو بن حريث(١٤) .

⁽٦٣) أخرحه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٣٥٥ .

⁽٦٤) ذهب ابن الجوزى رحمه الله إلى ما ذهب إليه أكثر الأمة من أن كاح المتعة محرم . والحق أنه كان مباحاً في صدد الإسلام وقد أباحه من أن كاح المتعة محرم . والحق أنه كان مباحاً في صدد الإسلام وقد أباحه رسول الله عليه لأصحابه حين اشتكوا إليه الغروبية بسبب بعد لنساء عنهم وسول الله عليه لأصحابه عنه ورخص لهم في كاح المتعة وهو نكاح المرأة وأرادوا الاختصاء فنهاهم عنه ورخص لهم في كاح المتعة وهو نكاح المرأة إلى مدة معلومة بشيء .

« الحديث السادس عشر »

روى ابن عمر أن النبى عَلَيْظَةً نهى أن يؤكل لحم الأضاحى معد ثلاث(^{٦٥}) .

قال أبو(٦٦) سعيد: كان رسول الله عليه نهانا أن نحبسه فوف

ولم يصبح أنه عَلَيْتُهُ أباحه لأصحابه فى بيوتهم ومن ثم نهاهم عنه غير مره ثم الهاحه فى أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم فى آخر أيامه عَلَيْتُهُ فى حجة الوداع وكان تحريم تأبيد لا تأفيت فلم يبق اليوم فى دلك خلاف بين الفقهاء وأنمه الأمة إلا شيئا ذهب إليه بعض الشيعة ويروى أيضا عن ابن جريج جوازه.

قال الإمام النووى رحمه الله: « الصواب أن تحريمها وأباحتها وقعا مرتين ... ثم قال: ثم حرمت تحريما مؤبداً وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمه وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالسبح ومن أولئك ابن عباس روى عنه بقاء الرخصة ثم رحع عنه إلى لقول بالتحريم » .

هذا : والقول بأن إباحتها قطعى ونسخها ظنى غير صحيح لأن الراويه، لإباحتها رووا نسخها وذلك إما قطعى فى الطرفين أو ظنى فى الطرفين جميعا وقال العلماء : إن الأخبار تواترت بالتحريم والله أعلم .

(٦٥) أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٣/٢ ، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٤٠٥ .

(٦٦) هو أبو سعيد الخلرى رضي الله عنه .

ثلاثة أيام ثم رخص لنا أن نأكل وللحر(٦٧)

« الحديث السابع عشر »

قد صح عن رسول الله عليسة أنه نهى عن الدباء والمزفت والنقير (٦٨). وصح عنه أنه قال : كنت نهيتكم عن الأوعية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرا(٦٩). وهذا دليل النسخ(٧٠).

(٦٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٨٤/٢ ، وأحمد فى مسده ١٥/٤ ، وابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ ٤٠٦ .

هذا : وقد يفهم من ذكر ابن الجوزى الحديثين دول تعليق أنه يرى أن النهى منسوخ بالإباحة ولعل الصواب هو القول لعدم النسخ حيث إن النهى عن ادخار لحوم الأضاحى كان لعلة بينها رسول الله عليه في قوله : إنما نهيتكم عن الادخار فوق ثلاث ليوسع غنيكم على فقيركم ومعلوم أن زوال المعلول نروال علته لا يعتبر نسحاً . وبهذا يجمع ويوفق بين الحديثين ولا داعى إلى القول بالنسخ والله أعلم .

(٦٨) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الأشربة ١١٢٧/٢

والدباء) بضم الدال وتشديد الباء الفرع وهو من الآنية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها . والمزفت) هو الوعاء المطلى بالزفت . (والنقير) ما نقر من الخشب والحجر ونحوهما وكانوا ينبذون فيه التمر ويلقون عليه الماء فيصير نبيذا مسكرا والنهى واقع على ما يعمل فيه لا على اتخاذ النقير .

(٦٩) أخرجه ابن ماجه فى سننه ١١٢٧/٢ .

(٧٠) ذهب ابن الجوزي إلى القول بالنسخ وقال الخطابي : ذهب الجمهور-

« الحديث الثامن عشر »

روى أبو سعيد عن النبي عَلَيْكُ أنه قال : « لا تكتبوا عنى شئياً إلا القرآن فمن كتب عنى شيئا فليمحه »(٧١) .

وروى أنس أن النبي عَلَيْكُ قال : « قيدو، العلم بالكتاب ٣(٧٢) .

قال ابن قتيبة(٧٣): نهى فى أول الأمر فلما علم أن السنن تكثر فتفوت الحفظ أجاز الكتابة .

إلى أن النهى إنما كان أولاً ثم نسخ وذهب جماعة إلى القول بأن النهى عن الانتباذ في هذه الأوعبة باق مهم ابن عمر وابى عباس وبه قال مالك وأحمد واسحق . والذى أميل إليه أنه لا نسخ هما لأن النهى كان لعلة وزوال المعلول لزوال علته لا يعتبر نسخاً .

وقال ابن بطال رحمه الله : النهى عن الأوعية إنما كان قطعا للذريعة فسما قالوا لا نجد بدأ من الانتباد فيا الأوعية قال انتىذوا وكل مسكر حرام . والله أعلم .

- (٧١) أخرجه ابن قتيبة في تأويل محتلف الحديث ١٩٣ .
 - (٧٢) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوح ٤٤٥ .
- (٧٣) ما نقله ابن الحورى هنا عن ابن قتيمة هو أحد معنين ذكرها ابن قتيمة بعد دكر الحديثين والمعنى الآخر أن يكون النبى عَلِيْقَةً قد خص نكتابة العلم وتقييده عبد الله بن عمرو أحد الصحابة الذين رووا الحديث الثانى لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية والعربية وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والأثنان وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجى

« الحديث التاسع عشر »

قد صح عن رسول الله عَلَيْكَ أنه نهى عن قتل النساء والولدان (٧٤).

وقد روى الصعب بن جثامة أنه سأل رسول الله عليه عن أهل الله عليه عن أهل الدارمن المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذراريهم فقال : هم منهم (٧٥) .

وكان الزهرى إذا حدث بهذا الحديث يقول: هذا منسوخ. وليس قوله بصحيح إنما النهى عن تعمد النساء والولدان بالقتل وحديث الصعب فيما لم يتعمد فلا تناقض(٢٦).

فلما خشى عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم ولما أمن على عبد لله بن عمرو ذلك أذن له . والظاهر – والله أعلم – أن حديث النهى منسوخ لأن الأمر بالكتابة كان آخر الأمرين . زد على ذلك أن مولانا جل شأنه أمر بكتابة الدين خوف الريب ، ومعلوم أن العلم الذى يحفظه الشخص أصعب من حفظ الدين فهو أحرى أن تباح كتابته خوف الريب والشك والله أعلم .

(٧٤) أخرجه الحازمي في الاعتبار ٣٨٩

(٧٥) أخرجه الحازمي في الاعتبار ٣٨٨ ، وقال حديث صحيح ثابت اتفق البخاري ومسلم على إخراجه .

(٧٦) ذهب ابن الجوزى إلى القول بأنه لا تعارض بين حديثى الباب= والحق أن في المسألة ثلاثة أقوال هي :

« الحديث العشرون »

روى بريدة أن رجلا كذب على رسول الله عَلَيْكُمْ فأرسل رسول الله عَلَيْكُمْ فأرسل رسول الله عَلَيْكُمْ فأرسل رسول الله عَلَيْكُمْ إليه رجلا فقال: إن وجدته حيا فاقتله وإن وجدته ميتا فحرقه بالنار، فوجده قد مات فحرقه بالبار(٧٧).

= الأول : حديث الصعب منسوخ بحديث النهى عن قتل النساء والولدال .

الثانى : حديث الصعب المشهور أنه كان في عسرة القضاء ودلك بعد الأول بزمان فوجب المصير إليه .

الثالث · إن كانت المرأة تقاتل جاز قتلها ولا يجوز قتلها صبراً وكذا في الولدان أما إدا كان الولدان والنساء لا دخل لهم بقتال ونحوه فلا يجوز قتلهم وبهذا يجمع ويوفق بين الحديثين وهذا القول هو الراجح .

فائدة : معنى قوله عليه الصلاة والسلام - هم منهم - أنهم يجمعون خصلتين أن ليس لهم حكم الإيمان الذى يمنع به الدم ولا حكم دار الإيمان الذى يمنع به الغارة على الدار .

(۷۷) أخرجه البخارى فى صحيحه ٣٨/١ ، ومسلم فى صحيحه ٢/١ ، وابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ ٤٠٨ ولفظه : « جاء رجل إلى قوم فى جانب المدينة فقال : إن رسول الله عليه أمرنى أن أحكم فيكم برأيى وفى أموالكم وفى كذا وفى كذا وكان خطب امرأة منهم فى الجاهلية فأبوا أن يزوجوه ثم ذهب حتى نزل على المرأة فعث القوم إلى النبى عليه فقال : كذب عدو الله ثم أرسل رجلاالح

ونقل ابن شاهين أن الصحابى حين وصل وجده قد لدغ فمات فحرقه .

وروى أبو هريرة أن رسول الله عليه بعث سرية فقال: إن وجدتم هبار بن الأسود فجعلوه بين حزمتى حطب وأحرقوه بالنار ثم بعث إليهم لا تعذبوا بالنار . لا يعذب بالنار إلا رب الدر (٧٨) .

« الحديث الحادي والعشرون »

روى على عليه السلام قال: أهدى كسرى لرسول الله عَلَيْظَةً فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها(٢٩).

(٧٨) أخرجه أبو دواد في سننه ٧٠،٥، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٤١٠. هذا وقد اختلف العلماء تجاه هذين الحديثين فذهبت طائفة إلى منع الإحراق في الحدود وقالوا يقتل بالسيف وإليه ذهب أهل الكوفة إبراهيم والثورى وأبو حنيفة وأصحابه ومن الحجازيين عطاء وتمسكوا بظاهر حديث أبي هريرة وقالوا إنه ظاهر الدلالة في لنسخ وذهبت طائفة إلى القول بالتحريق في حق المرتد.

وقال بعض العدماء من قتل رجلا بالنار وأحرقه بها أن القاتل يحرق أيضا بالنار وبه قال مالك وأهل المدينة والشافعي وأصحابه وأحمد وإسحق .

وهذا القول الأخير وجيه وفيه جمع بين الحديثين لأن الجزاء من جنس العمل والله أعلم .

(٧٩) أخرجه الترمذي في سننه ١٤٠/٤ ، وابن شاهين في الناسخ وابنسوخ ٤٧١ .

وفى رواية عن على عبيه السلام: أن اكيدر دومة أهدى لرسول الله عليه ثوبا .

وروى كعب بن مالك أن النبى عَلَيْكُ قال : لا أقبل هدية مشرك (^^) . وفي حديث عياض بن جمار أنه أهدى لرسول لله عَلَيْكُ هدية وهو مشرك فردها وقال : « إنا لا نقبل زبد المشركين » وهو العطاء .

وفى هذه الأحاديث ثلاثة أوجه :

الأول : أن أحاديث القبول أثبت وفي حديث عياض إرسال .

الثانى : أن حديث عياض متقدم وحديث أكيدر دومة في الآخر فيكون من باب الناسخ والمنسوخ .

الثالث: أن يكون قبول الهدية من أهل الكتاب دون أهل الشرك وعياض لم يكن من أهل الكتاب فيبقى علينا أن يقال: كيف قبل من كسرى ؟ وجوابه من وجهين:

⁽۸۰) أخرجه الترمذي في سننه ١٤٠/٤ ، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ٤٧١ ،

أحدهما: أن احديث يرويه ثوير بن أبى فاختة وليس بثقة . والثانى: أن يكون القبول منسوخاً فى حق من لاكتاب له(١١) .

(٨١) ما ذهب إليه ابر الجوزى رحمه الله حسن ووجيه سأل الله غز وجل شيبه خيراً. ولعل ما دهب إليه جين أراد أن يجمع ويوفق هو الذى تستريح النفس إليه لكن لا محصص حواز قبول الهدية من أهل الكتاب دون غيرهم بل يحب أن يكول الأمر عاما فيحمل حديث كعب بل مالئ على المشرك المتعنت الذى لا يرجى من وراءه نفع أو خير للمسلمين ويحمل حديث على المشرك الذى يؤمل من وراء قبول هديته خير يعود على المسلمين فربحا بقبول هديته يسلم أو يقف مع المسلمين عند الحاجة وهذا بجمع بين الحديثين ولا داعى إلى القول بالنسخ.

وجاء فى فيض القدير ١٦/٣ : « هذا فى حق المصطفى عَلَيْتُ . مُما غيره من الولاة فلا يحل له قبولها لنفسه عند الجمهور فإن فعل كانت فيثاً » .



المراجع الحديث النبوى وشروحه

المؤلف وسنه وفاته	الكتاب	م
الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ	سبل السلام	١
أبو عيسى محمد الترمذى سنة	سىن الترمذى	۲
PY7 &		
الدارمي سنة ٢٥٥ ه	سنن الدارمي	٣
أبو داود السجستاني سنة ٢٧٥ هـ	سنن أبي داود	٤
ابن ماجه سنة ۲۷۳ ه	سنن ابن ماجه	٥
النووى سنة ٦٧٦ ه	شرح النووى على مسلم	٦
البخاري سنة ٢٥٦ ه	صحيح البخارى	٧
مسمم بن الحجاج سنة ٢٦١ ه	صحيح مسلم	٨
الحازمي سنة ٥٨٤ ه	الاعتبار	٩
العيسى سنة ٥٥٠ ه	عمدة القارى	١.
ابن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ ه	فتح لبارى	1.1
المناوى	فيصن القدير	1 4
ابن شاهین سنة ۳۸۵ ه	الناسخ والمنسوخ	18
الشوكانى	نيل الأوطار	١٤

الفقه

المؤلف وسنة وفاته	الكتاب	٩	
الشيخ الصاوى	حاشية الصاوى	١	
ابن حزم الظاهری سنة ٤٥٦ هـ	المحلي	7	
ابن قدامة سنة ٦٢٠ ه	المغنى	٣	
الخطيب الشربيني سنة ٩٧٧ هـ	مغنى المحتاج	٤	
اجم	التر		
المؤلف وسنة وفاتة	الكتاب	۴	
ابن کثیر سنة ۷۷۴ ه	البداية والنهاية	١	
ابن حجر	تقريب التهذيب	۲	
لمة ابن رجب	الذيل على طبقات المحناب	٣	
ابن العماد الحنبلي	شذرات الذهب	٤	
ابن خلكان	وفيان الأعيان	٥	
اللغة			
المؤلف وسنة وفاته	الكتاب	۴	
ابن منظور سنة ۷۱۱ ه	لسان العرب	١	
الجوهرى سنة ٣٩٣ هـ	مختار الصحاح	۲	



ر قم لصفحة	الموضوع
٣	الأهداء
٥	تقريظ
٩	مقدمة التحقيق
11	كلمة عن مؤلف الكتاب
10	مقدمة المؤلف .
17	الحديث الأول في : البول قائما
	الحديث الثانى في : ستقبال القبلة واستدبارها عند قضاء
19	الحاجة
۲.	الحديث الثالث في: الدباغ
Y Y	الحديث الرابع في : الوضوء مما مست النار .
۲ ٤	الحديث الخامس في : الوضوء من مس الذكر

	الحديث السادس في : الاغتسال من الجماع وان لم
70	يحصل إنزال
77	الحديث السابع في : الغسل يوم الجمعة
**	الحديث الثامن في : الصلاة بعد العصر
*	الحديث التاسع في : وضع اليدين على الركبتين في
44	الركوعالله كوع المستسبب
44	الحديث العاشر في : رد السلام في الصلاة
۳.	الحديث الحادي عشر في : القيام للجنازة
+	الحديث الثاني عشر في : الرجل يدركه الصبح في
71	
47	الحديث الثالث عشر في : الحجامة للصائم
٣٤	الحديث الرابع عشر في : صوم عاشوراء
40	الحديث الخامس عشر في : نكاح المتعة
**	الحديث السادس عشر في : أكل الأضحية بعد ثلاث
	الحديث السابع عشر في : النهي عن الدباء والمزفت
. T A	والنقيرو
49	الحديث الثامن عشر في : كتابة العلم
٤.	الحديث التاسع عشر في: النهي عن قتل النساء

, ,

٤١	الحديث العشرون في : التعذيب بالنار
27	الحديث الحادى والعشرون: قبول الهدية من المشركين
٤٦	المراجع

.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٧٥- ٨٤/٥٥٦٧ الترقيم الدولى ٤ – ٥٠ – ١٤٧٠

•

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع شارع البحر أمام كلية الطب المنصورة